الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
– مروى زروقي

إشراف الدكتور:
– فريد عبة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رابح خوني	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	فريد عبة	أستاذ محاضر ب	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	عادل مياح	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022-2023

﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ
ٱتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف (الآية 108)

الإهداء:

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما لدي في هذا الكون والديا الكريمين

أمي الغالية منبع العطاء والحنان حفظها الله وأطال عمرها

إلى أبي قدوتي في الحياة وسندي طوال مشواري العلمي حفظه الله ورزقه دوام الصحة والعافية

إلى زوجي وسندي وقرة عيني حفظه الله ورعاه

إلى أخي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى أختي الحبيبة وذراعي الأيمن ادام الله عليها الصحة والعافية

إلى زوج أختي الذي ساندني ووقف جنبي في هذه الدراسة

إلى كل زملائي وزميلاتي وكل من عرفته ورأته عيني وأحبه قلبي

وإلى كل قلب ينبض حبا الله ورسوله

شكر وعرفان:

الحمد الله حمدا كريما طيبا مباركا فيه كما يحب الله

ويرضى الشكر والحمد لله عز

وجل الذي بقدرته تم هذا العمل

إلى الأستاذ المشرف الدكتور فريد عبة

شكرا موصولا بصفات الرسول على دعمك وتشجيعك لي

وثقتك بقدراتي

إلى كل أستاذ وكل شخص قدم لي الدعم والمشورة

ملخص:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية، كأحد أهم مكونات تدفقات رؤوس الأموال للدولة المضيفة، حيث يحظى بعدة مزايا محفزة للتنمية اقتصادية وداعمة للتنمية المستدامة التي تسيل لعاب الدول النامية عامة والدولة الجزائرية خاصة، والتي تقوم هذه الأخيرة على جذب والظفر بمزايا من خلال إتباع سياسيات اقتصادية مناسبة واستخدام العديد من الضمانات والحوافز والامتيازات، ولكن يجب على لدولة الجزائر المحافظة على مبدأ الاحتياط والوقاية لما قد ينجم من هذه الاستثمارات من انعكاسات سلبية قد تضر بالسيادة الوطنية أو بالبيئة وغيرها وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الاعتبارات حتى يصبح من الواجب تصميم إطار تشريعي يضمن للدولة المضيفة تعظيم والاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييد الممارسات المرتبطة بالبيئة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي في الجزائر، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية.

***Résumé**:*

L'importance de l'investissement étranger direct s'est accrue au cours des dernières années en tant que l'une des composantes les plus importantes des flux de capitaux du pays hôte. Elle présente plusieurs avantages qui stimulent le développement économique et appuient le développement durable qui touche les pays en développement et l'État algérien en particulier. Des politiques économiques appropriées et le recours à de nombreuses garanties, incitations et privilèges, mais l'État algérien doit maintenir le principe de précaution et de prévention des conséquences négatives pouvant découler de ces impacts sur la souveraineté nationale ou sur l'environnement Et d'autres Toutes ces considérations doivent être prises en compte afin qu'un cadre législatif soit conçu pour garantir que l'État hôte maximise les avantageseconomiques et sociaux des investissements directs etrangers et limite pratiques environnementales.

***Mots cles**: investissement etranger direct, investissement etranger en Algerie, Developpement Durable, Developpement economique.*

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
إهداء	....
شكر وعرفان	....
الملخص	....
فهرس المحتويات	....
قائمة الجداول	....
قائمة الأشكال	....
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه	3
أولا: تعريف الاستثمار	3
ثانيا: أنواع الاستثمار	3
المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله	5
أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	5
ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	6
ثالثا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
رابعا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الرابع: ماهية مناخ الاستثمار	11
أولا: تعريف مناخ الاستثمار	11
ثانيا: محددات مناخ الاستثمار	11
المطلب الخامس: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي في الجزائر	11
أولا: نظرية عدم كمال السوق	11
ثانيا: نظرية الحماية	13

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج لفارنون 1966	13
رابعا: نظرية الموقع	14
المطلب السادس: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة	18
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	18
المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة	19
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	20
المطلب الرابع: متطلبات التنمية المستدامة	21
المطلب الخامس: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	22
أولا: أبعاد التنمية المستدامة	22
ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	23
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر	
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	30
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	30
المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمارات الأجنبي في الجزائر	32
أولا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	33
ثانيا: الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي المباشر في الجزائر	33
المطلب الثالث: المعوقات والحلول للاستثمار الأجنبي في الجزائر	34
أولا: المعوقات الاقتصادية	34
ثانيا: المعوقات السياسية والقانونية	34
ثالثا: المعوقات الإدارية	35
رابعا: المعوقات الاجتماعية	35
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020	36
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	36
المطلب الثاني: توزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للجزائر	37
المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010	41

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة	43
أولا: حجم العمالة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	43
ثانيا: توزيع العمالة الناتجة عم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية	43
المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة	44
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي رأس المال الثابت	45
المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني	47
أولا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام	47
ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل	48
ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي	49
رابعا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات	50
خامسا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري	50
سادسا: مساهمته في ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات	52
المطلب الخامس: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الخارجي	53
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	61

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة	15
02	أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020	38
03	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017	39
04	توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017	40
05	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة 2010-2019	41
06	عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوحدة مليون دينار جزائري	43
07	توزيع العمالة على المشاريع الاقتصادية الأجنبية في الجزائر	44
08	الاستثمار الأجنبي ومعدلات البطالة في الجزائر	45
09	معدل الادخار وتكوين رأس المال الثابت بالنسبة للإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019	46
10	علاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للجزائر 2008-2012	47
11	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة 2008-2015	48
12	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2002-2012	49
13	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة 2008-2015	51
14	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2002- 2012	52
15	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية الفجوة بين الصادرات والواردات	54

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال الفترة 2010-2019	42
02	قدرة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة 2002-2016	55

مقدمة

يزداد اهتمام بدراسة آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاديات الدول المستضيفة له حيث ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في العقود الأخيرة بحثا عن أسواق أجنبية لتحقيق المزيد من الأرباح بالحصول على مواد أولية وأيدي عاملة رخيصة وإيجاد أسواق خارجية لتسويق بضائعها.

ولما كانت هذه الدوافع المستثمر الأجنبي وكون البلدان النامية بحاجة لهذه الاستثمارات فهذا يضع على عاتق حكومات هذه الدول أن يكون عندها الوعي والحرص على توجيه هذه الاستثمارات الوجهة الصحيحة لتحقيق مصلحة دولها وشعوبها وقد أولت الحكومات المتعاقبة في الجزائر حزمة من الإجراءات لتصحيح هيكل الاقتصاد الوطني، بوضع برامج للتصحيح الاقتصادي الهيكلي، والذي يهدف إلى تخفيف العجز في الميزان التجاري وضبط الإنفاق العام، والحد من التضخم، واستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية، وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره في الاستثمار وعقد اتفاقيات اقتصادية تربطه بتكتلات اقتصادية عالمية كبيرة ومنها منطقة التبادل التجاري العربي الحر والذي تم تبنيه عام 1997 واتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية عام 2002 وغيرها.

كما سعت الجزائر لتحديث القوانين والتشريعات التي تساعد على تدفق الأموال الأجنبية بغية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة فقد شهدت السنوات الأخيرة تواصلا في جهود الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك باستحداث الإطار الاقتصادي والقانوني المناسب وتوفير الظروف السياسية المناسبة.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لها التساؤل اعتمدنا على الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث.

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي محدداته ؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة وما هي خصائصها واهم أهدافها ؟
- فيما تتمثل مؤشراتها ؟

- ما هي الحوافز والمعوقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
- كيف يساهم الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات البحث:

تعتمد الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الاستثمار المرتبط بالحوافز والامتيازات المقدمة من طرف الدول الأجنبية.
- تقوم التنمية المستدامة على الجوانب الثلاثة (الاقتصادي، البيئي، البشري) وتهدف إلى تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة.
- تسعى الجزائر الى استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر باستخدام مجموعة من الحوافز الاقتصادية والقانونية.
- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي دورا مهما في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي في دولة الجزائر من خلال مساهمتها الكبيرة في تأثيرها الكبير والقوي في اقتصادها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ودوره في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة كونه أداة تمويلية يحتاجها البلد في ظل تقلبات تذبذب الموارد وما يحمله من قدرته على نقل وتحويل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة الحديثة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر بعض منها:

- اهتمام الدول النامية المتزايد بجذب الاستثمار الأجنبي.
- الميول الشخصي بدراسة هذا الموضوع.
- قيمة الموضوع وأهميته باعتباره موضوع الساعة.
- الصلة التي تربط الموضوع والتخصص الذي ادرس فيه.
- رغبتي في التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حدود الدراسة:

لغرض معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين الزماني والمكاني

فالإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت من 2000 إلى 2020 أما الإطار المكاني فيتمثل في دراسة دولة الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول للمقارنة.

صعوبات الدراسة: نذكر منها:

- مشكل نقص المراجع والإحصائيات وعدم ها وتضاربها من مصدر إلى آخر.
- عدم توافق بعض الحقائق الواقعية مع التحليل النظري مما صعب علينا عملية التفسير والتحليل.
- **منهج الدراسة:**

حتى نتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة في بحثنا هذا وتبعا لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** المناسب للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة وتحليل مختلف الاحصائيات الواردة في المذكرة.

والمنهج الاحصائي من خلال الاعتماد على الأرقام والاحصائيات المتاحة والواردة في هذه المذكرة وقد ربطت بفترة البحث منذ 2000 إلى غاية 2020 من خلال تحليل بعض الإحصائيات.

هيكل البحث:

لغرض دراسة موضوع البحث وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة فيه، وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، اعتمدنا على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وفصلين وخاتمة كما يلي:

تناول الفصل الأول **الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة**، تم تقسيمه إلى مبحثين هما:

تناول **المبحث الأول**: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أما **المبحث الثاني** فخصص الى أساسيات حول التنمية المستدامة

أما الفصل الثاني فخصص: **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر** فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث وهي:

تناول **المبحث الاول**: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اما **المبحث الثاني** فخصص: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020

واخير **المبحث الثالث** فخصص لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010

أما **الخاتمة** فقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل هذا الموضوع، وتحتوي على إجابة للإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية، و نتائج اختبار الفرضيات من خلال تأكيدها أو رفضها، وفي الأخير اقتراح مجموعة من التوصيات التي يعتقد أنها ضرورية لتطوير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة

تمهيد:

تسعى معظم الدول وخاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار إلى يعتبر شيئا هاما برعاية المستثمر الأجنبي تجنبا للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه إضافة إلى تقيم حوافز وامتيازات لازمة لاستقطابه وذلك لما يكتسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية.

لم يعد مفهوم التنمية المستدامة يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب من خلال تحسين معدلات الإنتاج بل أصبح مفهومها ابعد من ذلك خاصة وأصبح الاهتمام اليوم ينصب على طبيعة الإنسان ونوعية الحياة والمحافظة على البيئة أكثر منه على إنتاج السلع والخدمات ومنه ظهرت أهمية الأبعاد البشرية والبيئية في عملية التنمية ومن ثم أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين هذه الأبعاد الثلاثة والتي تعمل على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وكل هذا سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول**: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني**: أساسيات حول التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفصيلا فهو يعد شكل من أشكال التحويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة لأنه يوفر الموارد الأزمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تساهم في عملية التنمية لأي دولة كان إلزاما علينا أن نعرج قليلا على موضوع الاستثمار من خلال مفهومه وأنواعه في المطلب الأول، ثم خصصنا المطالب الأخرى لتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ثم النظريات المفسرة لدوافعه وكذلك الحوافز الممنوحة لجلبه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه

يعتبر الاستثمار عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية لدولة إذ نال اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين عبر التاريخ الاقتصادي حيث تباينت آرائهم في تحديد مفهوم واحد شامل وخاص به.

أولا: تعريف الاستثمار:

هناك العديد من تعاريف الاستثمار فالاستثمار نعني به الإنفاق على الأصول الرأس مالية خلال فترة زمنية معينة بمعنى الإضافة إلى أصول مؤسسة وتشتمل المعدات والآلات والإصلاحات الجوهرية والتي تؤدي إلى إطالة عمر الآلات وغيرها من الأصول أو زيادتها وبالتالي فهو بذلك يعتبر زيادة صافية في رأس المال الحقيقي في المجتمع (**هيكل عبد العزيز فهمي، 1985، صفحة 85**)، ويعرفه كمال عليوش قربوع انه كل اكتساب للأموال من اجل الحصول على منتوج أو استهلاكه (**كمال عليوش قربوع، 1998، صفحة 02**).

في حين يرى الماركسيين أصحاب التوجه الجيد إن الاستثمار هو عبارة عن إنفاق يتم من مقاول بغية تجديد أو تطوير جهاز الإنتاجي والدي يقصر انتقال رأس مال النقدي إلى رأس مال إنتاجي ومن خلال التعاريف السابقة تبين لنا إن الاستثمار هو مجموعة تضحيات التي من شؤونها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية إلى رأس مال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد في المنفعة الحالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أفضل من خلال الحصول على التدفقات المالية المستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

ثانيا: أنواع الاستثمار:

لقد تعددت أنواع الاستثمار باعتباره يمكن إن يكون خاص أو استثمار شركات أو استثمار حكومي حيث يصنف إلى نوعين رئيسيين هما الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، فالاستثمار الحقيقي يتمثل في كل الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة في رأس مال المجتمع بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كشراء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة.

أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية إلى رأس المالية من طرف آخر دون أحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشراء أسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية.

فكما يكون الاستثمار المحلي (داخل الدولة) يمكن إن يكون أجنبيا (دوليا) فالاستثمار الأجنبي باعتباره نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة وقد يكون هذا الاستثمار مباشر أو غير مباشر ملك لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة أو لعدة شركات (**النجار فريد، 2000، صفحة 23**).

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

1- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

ويسمى كذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ويقصد بها شراء الأسهم والسندات من الأوراق المالية وبمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية مع عدم اهتمام بدرجة النقود الممارسة من الرقابة والسيطرة بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيم الأوراق المالية إلى يملكونها.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

وعلى عكس الاستثمار المحفظي فان هذا النوع من الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل المشروع هذا فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع ورقابته مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لعديد من المزايا التي تترتب عليها من تحويل الأموال ونقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وغيرها على عكس الاستثمارات في المحفظة التي أصبحت عرضة للتطورات نتيجة الأزمات المالية (**جيل بيرتان، 1982، صفحة 10**).

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله

يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام وتفضيلا من طرف الدولة المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية ولهذا خصصنا هذا المطلب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وكر أهم أشكاله.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية وكذا لكتاب والباحثين الاقتصاديين نحاول أن نورد أهمها في ما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNECTAD) هو توظيفات الأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين وانه استثمار ينطوي على علاقة الطويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة ا أو مؤسسة (**منير خروف وريم ثوامرية، 2017، صفحة 393**).
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة العالمية للتجارة (WTO) هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم المستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر (مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي (LMF) على انه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دول مخالفة للدولة المؤسسة الأم (**محمد الطاهر شوالة، 2015، صفحة 03**).
- يعتبر حسب المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية لك الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسات حيث انه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة عن طريق إنشاء أو تسيير ملحق فرع... الخ.

ويرى جيل بيرتن الاستثمار الأجنبي المباشر على انه يستلزم السيطرة على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو مشاركة المتساويين أو غير المتساويين كما انه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.

ويرى ريمورد بيرنارد الاستثمار الأجنبي على انه يعتبر مساهمة رأس مال المؤسسة في مؤسسة أخرى ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقة ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خاصة عند الابتدائية أي عند إنشاء مؤسسة (**مصباح بلقاسم، 2006، صفحة 05**).

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي على جزء من أو كل الاستثمارات قي المشروع المعني هذا بالإضافة إلى قيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني وفي حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة في الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة (**عبد السلام أبو قحف، 2003، صفحة 36**).

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف الأساسي في الاستثمار الأجنبي هو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لهذا فهو مصدر تمويلي مناسب للدول التي تسعى لتحقيق التنمية مما يجعلها أكثر توجها نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتهيئة كل الظروف المناسبة للاستقرار فيها وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإتاحة الفرصة لتحقيق درجة اكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها.
- يساعد على زيادة القدرة التصديرية في اقتصاديات الدول المضيفة.
- يلعب دورا حيويا لدعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية من خلال إنشاء مشروعات جديدة ومساعدتها في توزيع منتجاتها عن طريق اختراق الأسواق الدولية.
- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجزئة الفعالة لسلسلة القيم المضافة وتقوية نظام تقسيم العمل واكتساب ميزة التخصص إلى جانب إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
- ارتفاع القدرة التنافسية في اقتصاد البد المضيف ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يساهم في خلق مناصب عمل جديدة وامتصاص البطالة.

- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد للدول المضيفة سواء عن طريق الاستخدام الفعال لمواردها أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو الدولة المضيفة حيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في جلب التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق وشراسة الأنشطة والوظائف الإدارية وتدريب اليد العاملة المحلية (**روضة جديدي وآخرون، 2019، صفحة 491**).

ثالثا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتامين الحاجات وكذلك المحافظة على قيام الموجودات بصفة عامة وكما يهدف بصفة خاصة إلى:

- إيجاد أسواق جديدة للمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية بمعنى إبقاء الدولة المضيفة سوقا لتصريف منتجاتها.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة (**نوال بوقليع، 2019، صفحة 16**).
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.
- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات متعددة الجنسيات.
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات (**فاطمة رحال، 2012، الصفحات 87-88**).
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد في فرص العمل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة التي تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج.
- الحصول على مواد خام من الدول المستثمر فيها من اجل استخدامها في صناعتها.
- الاستفادة من زيادة فرص تحقيق الأرباح في الدولة المستثمر فيها.
- تقليل المخاطر التي تتعرض عليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الدول.

- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية باستخدام وسائل إنتاجية متقدمة (**عبد الكريم كاكي، 2011، الصفحات 55-56**).

رابعا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن نميز في الاستثمار الأجنبي المباشر بين ثلاث أنواع أساسية هي:

1- الاستثمار المشترك:

كان آراء بعض الاقتصاديين حول الاستثمار المشترك كمايلي:

- يرى كولد أن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه (KOLDE) أو يشاركه فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتان مختلفتان بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تعتمد أيضا في إدارة الخدمة وبراءة الاختراع أو علامات تجاريه أو... الخ.
- ويرى تريبسترا أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية ويتم في دول أجنبية ويكون احد أطرافها الاستثمار فيها مشترك دوليا تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليها (**مصباح بلقاسم، 2006، صفحة 07**).

كما يمكن تعريف الاستثمار المشترك على انه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية تسويقية ومالية.

ونستخلص ما يلي:

- يكون الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والآخر أجنبي بممارسة النشاط الإنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ليس من الضرورة أن يقدم المستثمر سواء كان أجنبي أو محلي حصة من رأس المال أي أن المشاركة يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة أو العمل التكنولوجي كما يمكن أن تكون على شكل تقديم معلومات أو معرفة تسويقية لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة مشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشتركة وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح (**عبد الحميد عبد المطلب، 2008، صفحة 184**).

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم بالاستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البد المضيف بذلك وعن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بها الإنشاء أو الاستثمار (**علي ابراهيم الخضر، 2007، صفحة 52**).

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

تكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية حيث يكون الاستثمار هنا بعيد عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي والجمركي وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير (**محمد العيد بيوض، 2011، صفحة 37**).

4- أشكال جديدة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من الاستثمار الأجنبي على هذا الشكل من الاستثمار لا يكون مالكا لكل أو جزء من المشروع كما انه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه إلا انه يفضل هذا الشكل من الاستثمار لأنه يستخدمه كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المترقب واستقراره وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع إلى عدة أسباب أهمها شيوع استخدامه وفعاليته في تسهيل أمور الشركات متعددة الجنسيات للتقدم من مرحلة إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج كما أن هذا الشكل يوفر فرصة التواجد أو التماثيل الملموسة في الشركات المعنية بالدولة المضيفة.

وتتمثل أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي: عقود التصنيع- عقود الإدارة- عقود التسيير- عقود التراخيص والامتياز- عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات) (**مصباح بلقاسم، 2006، صفحة 11**).

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (محددات قانونية– محددات اقتصادية– محددات سياسية):

- **المحددات القانونية** وتشمل وجود إطار قانوني يرسي الأسس التشريعية القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي كافة بحيث تتميز القوانين في عدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات والتطبيقات العملية لتلك القوانين على ارض الواقع كما لابد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **المحددات الاقتصادية** تتمثل المحددات الاقتصادية في الأوضاع السائدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر وآفاق تطوره فتوفر البنية التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصالات المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكة الماء والكهرباء. تلعب دورا مهما ومؤثرا ليس فقط في تحديد حجم الاستثمارات المستقطبة بل في توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة هذا بالإضافة إلى معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف ومدى تطور الجهاز المصرفي وحجم السوق المحلي ومدى توفر المواد الأولية والعمالة السياحية.
- **المحددات السياسية** أن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضى مواطنين تلك الدولة ويعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جلب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار لان الاستثمار الأجنبي لا يقبل الاستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على النظام السياسي بها وعموما يمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي: إطار سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر– المحددات الاقتصادية وتسيير الأعمال.

وبطبيعة الحال فان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات (**حسان لخضر، 2004، صفحة 07**).

المطلب الرابع: ماهية مناخ الاستثمار

أولا: تعريف مناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار على انه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في بلد ما التي تأثر في قرار الاستثمار.

ثانيا: محددات مناخ الاستثمار:

هناك مجموعة من المحددات المشكلة للمناخ الاستثماري يمكن إيجازها فيمايلي:

- **محددات اقتصادية** وتشمل الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتاحة في البلد والسياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي ودرجة المنافسة وحجم السوق.
- **محددات قانونية وسياسية** وتتمثل في مختلف القوانين والقرارات التي تتخذها الحكومة والمتعلقة بالاستثمار والاستقرار السياسي والأمني.
- **محددات اجتماعية** تشمل مستوى التعليم والتغيرات السكانية وقيام القواعد والسلوك وزيادة دور المرأة في المجتمع (**عبد الحميد زعباط، 2005، صفحة 10**).

المطلب الخامس: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي

قد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قاموا بعدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:

أولا: نظرية عدم كمال السوق:

لقد تمت صيانة هذه النظرية عام 1960 م وكان من أهم روادها الاقتصادي الكندي ستيفن هيمر الذي قام بتحليل أسباب اتجاه الشركات للاستثمار بالخارج انطلاقا من فكرة الأسواق الغير كاملة التي تظهر من خلالها نقائص عديدة.

كما بدا النقد الذي وجهه إلى النظريات السابقة فيما يخص انتقال الأموال من الدولة التي تتوفر على رأس المال ومعدل الفائدة ضعيف إلى دولة ذات ندرة من رأس المال بمعدل فائدة مرتفع.

تفترض هذه النظرية أن أسواق الدول النامية خالية من المنافسة كما تفترض هذه الأسواق تكلفة الشركة الأجنبية تكاليف إضافية في الإنتاج اكبر من الذي يفرض عليها ما إذ كانت تنوي الإقامة والتوطن في أسواق هذه الدولة على الأقل أن تمنع مسبقا بميزة خاصة تميزها عن الشركات المحلية وهذه الميزة يجب أن تكون قابلة للانتقال الدولي.

وعليه يمكن القول أن نظرية هيمر تستند على الاحتكار حيث شرح لنا أن السوق الذي يحدد بنيته احتكار القلة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في العالم الرأسمالي ككل له دافعية معه تجعله يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج وحسب هذه النظرية فان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على الأقل عامل من العوامل التالية:

- توفق الشركات المتعددة الجنسيات.
- توافر شركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية.
- اعتماد الشركات المتعددة الجنسيات على وفرة الإنتاج بحجم كبير.
- يوجد اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية.
- وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجلب تلك الاستثمارات.
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية.
- تميز الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا.

ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات هي:

* انقراض إدراك الشركات المتعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم ويعتبر هذا الانقراض غير واقعي من الناحية العلمية.
* لم تقدم هذه النظرية أي تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات المتملكة المطلقة للشركات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق (**مصباح بلقاسم، 2006، صفحة 12**).

ثانيا: نظرية الحماية:

بعد تعرض نظرية عدم كمال السوق إلى انتقادات تجسدت في أن ضمان الاستغلال الأمثل للاستثمار الدولي لا يتحقق بمجرد عدم تلاؤم مستويات المنافسة السائدة من جهة وان النجاح الاستثمار في الخارج يتوقف ذالك على مدى الحماية والرقابة التي تفرضها الدول المستقبلة للاستثمار لهذا فقد بينت نظرية الحماية أن حفاظ الاستثمارات الأجنبية على نجاحاتها إنما يستلزم حماية التكنولوجيا والتقنيات التي وصلت إليها نتائج البحث والتطوير ارتكازا على القيام بنشطات داخل الشركة الأم أو بينها وبين الفروع الخارجية دون اللجوء إلى استخدامها في الأسواق الخارجية بطريقة أو صورة مباشرة (**عبد السلام أبو قحف، 2003، صفحة 62**).

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج لفارنون 1966:

تقوم هذه النظرية إلى تحليل نمط التجارة والإنتاجية وهي عبارة من مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع إلى موقع النشاط عبر الزمن فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو انه مثل الإنسان فان المنتجات يتم تصور أنها تبدأ بفكرة حمل فإنتاج ميلاد ثم نضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار وأخيرا تموت.

وتمر بعدة مراحل منذ طرحه في السوق إلى أن تستطيع الدولة النامية إنتاجية وتصدير.

- **المرحلة الأولى:**

تبدأ المرحلة الأولى عندما تتوفر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة وتتميز بإحدى المميزات التي تمكنها من إنتاج منتج جديد حيث نجد من بين هذه الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة (العلماء والخبراء) ورؤوس الأموال الكافية بالإضافة إلى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق مستوى الطلب المحلي وهذا ما يدفع الشركات المنتجة إلى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج إليها.

- **المرحلة الثانية:**

في هذه المرحلة تبدأ عملية التوسيع الحقيقي بحيث يتم تسويق المنتج في اغلب الأسواق العالمية نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتج وهذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة.

- **المرحلة الثالثة:**

في هذه المرحلة تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج هذا المنتج أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية ذلك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذا المنتج أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية وذلك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف إنتاج أقل.

- **المرحلة الرابعة:**

في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة بحيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف فدرة الشركات الأم على استمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الأخرى ومنه تبدأ دول الشركات الأصلية في استيراد نفس السلع من الدول الأخرى.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات لأنها تهتم فقط بالاستثمار في المنتجات الجديدة إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسيرا مقبولا لأسباب تفضيل شركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى الاستثمار والعمليات الخارجية كالعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق **(محمد الشريف منصور، 2002، صفحة 62)**.

رابعا: نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بالتكلفة بالإنتاج والتسويق والإدارة لإضافة إلى عوامل أخرى وهي:

- عوامل مرتبطة بحجم السوق ونموه مثل حم السوق ومدى اتساعه ونموه كذلك درجة المنافسة ومدى توافر منافذ توزيع ووكالات الإعلان.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من الموارد مدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها مدى تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيط والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- عوامل مرتبطة بالمناخ الاستثمار مثل مدى قبول الاستثمار الأجنبي الاستقرار السياسي مدى استقرار سعر الصرف نظام الضرائب توفر لبنى التحتية بالإضافة إلى الإغراءات والامتيازات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب.

- عوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة مدى توافر الموارد الطبيعية حرية تحويل رؤوس الأموال إلى خارج والموقع الجغرافي (**منور اوسرير وعليان نذير، 2005، صفحة 112**).

الجدول (01): دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
- البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة وبدون ضرائب. - تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب المحلي بإنشاء فروع في الدولة المضيفة. - التخلص من التكنولوجيا المتقدمة. - التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم. - البحث عن أسواق جديدة. - اختبار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدولة المضيفة في التجارب العملية - البحث عن أرباح ضخمة.	- تحقيق تقدم اقتصادي. - الحصول على تكنولوجيا مقدمة. - تطوير الإدارة المحلية. - المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية. - توظيف عوامل إنتاج محلية. - إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. - زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة. - إنشاء صناعات جديدة. - تحسين المراكز التنافسية للدولة.

المصدر: (عميروش محند شلغوم، 2012، صفحة 56)

المطلب السادس: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر احد القضايا المهمة التي طغت على اهتمام المفكرين والمسؤولين الذين تباينت آراؤهم في إمكانية توظيفه لخدمة أغراض التنمية المختلفة في الدول المضيفة خصوصا النامية لكونه عملية تربط بين طرفين احدهما المستثمر الأجنبي والآخر الدولة المضيفة.

هناك آثار ايجابية وأخرى سلبية افرزها الاستثمار الأجنبي المباشر انعكست على اقتصاديات الأقطار النامية ومنها العربية وهي كالآتي:

- **الآثار الايجابية:** ويمكن إيجازها في ما يلي:

- يمهد لاكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها.
- يخلق فرص عمل وطاقات وفعاليات اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة.
- يقدم فرصة للشركات المحلية لولوج أسواق كانت مغلقة أمامها وتحدث زيادة في صادرات الشركات المحلية عن طريق منتجاتها التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركات الأجنبية وبما أن الأخيرة تتمتع بسهولة الدخول للأسواق العالمية فإنها تساهم في زيادة صادرات القطر المضيف.
- يعد وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة ذلك أن زيادة هذا الاستثمار يقلل من الضغط على المدخرات المحلية من خلال إقامته للمشاريع الاقتصادية ويعوض بها النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها.
- يسهم في تخفيف بعض الاستقرار الاقتصادي للقطر النامي حماية لمصالحها الخارجية واستثمارات شركاتها العاملة في ذلك القطر.
- يسمح للقطر النامي باكتساب السمعة الدولية الطيبة بفتح الأبواب أمام المزيد من الاستثمارات في المستقبل.

- **الآثار السلبية:**

- تهدف الشركات الأجنبية المستخدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق اكبر قدر من معادلة الربح دون الأخذ بالاعتبار متطلبات التنمية واحتياجات السكان في الأقطار النامية المضيفة.

- تعمل الشكات الأجنبية المضيفة المستخدمة لهذا الاستثمار على جلب تقنية مناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولويتها تطوير التقنية في الأقطار النامية.
- عدم الاهتمام بتطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقا لاستراتيجيات التي تخدم مصالحها بحيث لا يشكل خطرا على وجودها في المستقبل.
- منافسة الشركات الوطنية القائمة.

سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار النامية وتدل التقديرات لسنة 2001 أن هنالك 65 ألف شركة عبر الوطنية وما يقارب 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في مختلف أنحاء العالم مما يعني تزايد ارتباط الاقتصاديات للأقطار النامية بالاقتصاديات للأقطار المتقدمة التابعة لها هذه الشركة الأجنبية ومن هنا تتبين طبيعة الارتباط المتبادل الناشئ عن العلاقات الغير متكافئة بين التابع والمتبوع في كيفية توزيع عائد عمليات انتقال تلك الوسائل والأدوات (**محمد زيدان، 2004، الصفحات 120-122**).

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث والرز إضافة إلى أساسيات التنمية خلال العقود الأخيرة رغم أن جذوره تمتد إلى الماضي البعيد إلا انه مازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثير من المفكرين والمفسرين.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إلى العربية بمسميات متعددة (Sustainable Dévelopment) لقد ترجم هذا المصطلح الجديد مثل التنمية المطردة المتواصلة المحتملة والمستدامة أو المستديمة وقد اكتفينا في هذا البحث بالمصطلح الأخير لأننا نراه الأكثر شيوعا والأنسب أيضا (**زينب صالح الاشوح، 2003، صفحة 07**).

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد من التعاريف والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعاريف إنما تعدد وتنوع التعاريف ونكتفي في هذا الصدد بتقديم ثلاثة تعاريف فقط:

- قدم الاقتصادي الشهير **روبرت سولو** تعريفا مبسطا لمفهوم التنمية المستدامة في عام 1991 فقال أنها تعني عدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي ولقد أشار سولو انه عند الحديث عن الاستدامة لابد من أن نأخذ في الحسبان ليس فقط الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال المقبلة ولكن ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا لنوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة ومن هذا المنطلق يرى **سولو** أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار والاستثمار لأنها تتعلق بالاستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد المختلفة (**محمد عبد القادر عطية وآخرون، 2005، صفحة 205**).
- قدمت جامعة **اوي جون** بالولايات المتحدة الأمريكية تعريفا آخر لمفهوم التنمية المستدامة لكنه لا يختلف كثيرا عن سابقه يرى هذا التعريف أن التنمية المستدامة تشير إلى استخدام وتنمية وحماية الموارد المختلفة بمعدلات وأساليب تمكن الناس من مواجهة وتحقيق احتياجاتهم الخاصة باستخدام تلك الموارد وعليه فان التنمية المستدامة تتطلب التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية (**محمد عبد القادر عطية وآخرون، 2005، صفحة 206**).

- التعريف الثالث وهو الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 المعروف في مؤتمر **بريت لاند** والذي أصبح أكثر التعريفات للتنمية المستدامة انتشارا واستخداما في أوساط مختلفة حيث يشير هذا التعريف للتنمية المستدامة بأنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (**ياسمين زرنوخ، 2006، صفحة 127**).

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أهداف وهي:

* **العدالة:** أي القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة بين الجميع في الاستفادة من التكوين والصحة والأمن والسكن...
* **قابلية الحياة:** بمعنى توفر الشروط التي تسمح للأفراد بالعيش.
* **الاستمرارية:** بمعنى تلبية حاجيات كل الأفراد مع الحفاظ على إمكانية الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها وخاصة الاحتفاظ بما أمكن من الموارد وتحسينها وإعادة توجيه التكنولوجيا لتسيير المخاطر (**عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، 2006، صفحة 36**).

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن استنباط أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة فهي ترعى وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية أي تسعى إلى تحقيق التكامل والتبادل بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة.
- يتميز مفهوم التنمية المستدامة من خلال الأبعاد المكونة لها بالتداخل والتعقيد.
- تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري والتنمية وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية (**صالح لعريبي، 2009، صفحة 97**).
- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر في شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

- اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي خاصة المقاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة في الإنسان والبيئة وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الأضرار بقدرات الأجيال القادمة (**فلاح جمال معروف العزاوي، 2016، صفحة 57**).

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيمايلي:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عملية التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو بشكل عادل ومضمون وديمقراطي.
2. احترام البيئة الطبيعية حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان أنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة حيث تنمي إحساسهم اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
4. تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث تتعامل هذه التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع حيث تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام الجديد والمتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق حياته المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر وهذه الآثار مسيطر عليها بمعنى إمكان وجود حلول مناسبة لها.
6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بحيث يكون ذلك بطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع حلول مناسبة لها (**عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، 2006، الصفحات 29-30**).

المطلب الرابع: متطلبات التنمية المستدامة

من متطلبات التنمية المستدامة نذكر مايلي:

- ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة أي التي تتسبب في تأكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء فهذه المشروعات تقضي على التنمية بقضائها على أهم عناصرها.
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد ففي الولايات المتحدة الأمريكية 78% من إنتاجها من الحبوب موجهة كغذاء للحيوانات وهو ما يعني أن أرطال من البروتين النباتي تستخدم في إنتاج رطل واحد من البروتين الحيواني.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة.
- نظم إنتاجية تحافظ على الموارد البيئية ويتطلب ذلك الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة والتي تعتمد على تدوير المخلفات.
- نظم تكنولوجية تبحث باستمرار عن حلول جديدة ذات قبول اجتماعي واقتصادي.
- مراعاة المعايير الايكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر الطاقة النظيفة

(عمر شريف، 2007، الصفحات 149-150).

المطلب الخامس: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

من خلال المفاهيم السابقة نجد أن التنمية المستدامة تتضمن ثلاث أبعاد تتداخل فيما بينها هي: الأبعاد الاقتصادية الأبعاد الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية الأبعاد الاجتماعية والأبعاد البيئية.

أولا: أبعاد التنمية المستدامة:

1- الأبعاد الاقتصادية: وتتمثل في مايلي:

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية** أي إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الهدر للطاقة والموارد الطبيعية وذلك بإجراء تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون إلحاق الضرر بالبيئة كالتقليل من

تلوث الهواء المياه والتربة بالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة وما قد ينجم عنها من أمراض وأوبئة (**طارق سعيدي وآخرون، 2006، الصفحات 4-5**).

- **مسؤولية البلدان المتقدمة في معالجة التلوث** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة بسبب استهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بشكل كبير يضاف إلى هذا أن هذه البلدان لديها الموارد المالية والتقنية الكفيلة للبحث عن استخدام تكنولوجيا أنظف وكذالك توفير الموارد المالية والتقنية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية.
- **الحد من التفاوت في الدخول** أن التنمية المستدامة 0تعني الحد من التفاوت في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في الدول المتقدمة وإتاحة حيازتها في الدول النامية وتحسين فرص التعليم.

2- الأبعاد الاجتماعية:

- **تثبيت النمو السكاني** يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضبط حجم السكان عامل ساعد في تخفيض معدل النمو الاقتصادي وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية ورفع حجم التلوث وبالتالي تعرقل جهود التنمية (**محمد عبد البديع، 2003، صفحة 318**).

لكن مما تجدر الإشارة إليه أن المشكلة لا تكمن في حجم السكان بقدر ما تتمثل سلوكياتهم ومهاراتهم لذا يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري وكيفية الاستخدام الكامل للموارد البشرية هو العنصر الأساسي لاستدامة التنمية.

- **أهمية توزيع السكان** أن الاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية له آثار سلبية على البيئة وعليه تعطى التنمية المستدامة للاهتمام للتنمية القروية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن باتخاذ تدابير سياسة خاصة مثل الاعتماد على الإصلاح الزراعي.

3- الأبعاد البيئية:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة لان التنمية لا يمكن أن نتواصل ما لم تقترن بالحفاظ على الموارد وذلك بالحفاظ على التربة وحماية الغابات ومسطحات المائية حيث تعرضت مساحات واسعة من الغابات والمراعي للاندثار كما تعرضت المسطحات المائية من البحار وانهار وبحيرات لاستنزاف الثروة السمكية والتلوث (**محمد عبد البديع، 2003، صفحة 319**).

4- حماية العالمية البيئة:

- في هذا المجال تعمل التنمية المستدامة للحيلولة دون إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بالحد من الانبعاثات الغازية والتقليل من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يهدد المناخ والتخلص التدريجي من استعمال المواد الكيميائية المهددة للأوزون للحد من تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض (**محمد عبد البديع، 2003، صفحة 22**).

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ردا على هاجز كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة متركزة على معلومات صحيحة ملائمة ومتاحة في اللحظة المناسبة.

1- برنامج الأمم المتحدة المؤشرات التنمية المستدامة:

في دورتها الثالثة عام 1995 وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة المختصة بالمتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية على برامج عمل بشان مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية الاقتصادية البيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة وقد أسهمت منظمات حكومية وغير حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معنية في بلورة هذا البرنامج.

أن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات وكذا وضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني.

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشرا للتنمية المستدامة نشرت في أوت 1996 في وثيقة تعرف باسم الكاتب الأزرق هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية وأهدافها وغاياتها حيث طلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها وبالنسبة لمنطقة إفريقيا فقد وقع الاختيار على جنوب إفريقيا وغانا وكينيا والمغرب وتونس لهذا

التمرين وتتنوع هذه المؤشرات بين الكمية والنوعية ويشترط أن تتوفر معايير معينة في هذه المؤشرات حتى تكتسب صفة الموضوعية والحيادية ولعل أهم هذه المعايير ما يلي:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أو لا.
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا.
- الحساسية للزمن بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

2- المؤشرات الاقتصادية:

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية نصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة وتتلخص هذه المؤشرات في:

أ. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات واردات السلع والخدمات.

ب. تغيير أنماط الاستهلاك:

- نصيب الفرد من الاستهلاك الطاقة.

ج. الموارد والآليات المالية :

- رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين /الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموعة المساعدات الاغاثية الرسمية والمقدمة أو الملقاة (**سليمان عمر عبد الهادي، 2009، صفحة 37**).

3- المؤشرات الاجتماعية:

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة للعناصر التالية:

أ. مكافحة الفقر:

- معدل البطالة.
- مؤشر الفقر البشري.
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب. الديناميكية الديمغرافية والاستدامة:

- معدل النمو السكاني.

ج. تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

التعليم بعد المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع ويتمثل هدف مؤشر التعليم قي تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:

- صافي النسبة القيد في التعليم الابتدائي.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان البالغين.
- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس (**ريم ثوامرية، 2019، صفحة 176**).

د. حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه العذبة.

هـ. تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية نسيبة السكان في المناطق الحضرية.

4- المؤشرات البيئية:

تعتبر المؤشرات البيئية جزاء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف وتتمثل هذه المؤشرات في:

أ. حماية نوعية الموارد المياه العذبة وإمداداتها أهم المعايير هي:

- الموارد المتجددة /السكان.
- استخدام المياه /الاحتياطات المتجددة.

ب. النهوض بالزراعة والتنمية:

- نصيب الفرد من الأراضي.
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المروعة بصورة دائمة.
- استخدام الأسمدة.

ج. مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

- التغيير في مساحات الغابات.
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

5- المؤشرات السياسية:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- البناء المؤسساتي أي وجود مؤسسات فاعلة وتمارس نشاطها بكل حرية.
- المشاركة السياسية أي المشاركة جميع الفئات العريضة في الوضع البرامج وخطط التنمية ومراقبة تنفيذها.
- محاربة الفساد العراقيل الإدارية والبيروقراطية والمحسوبية الرشوة والاختلاسات.
- الديمقراطية في الوصول إلى مناصب المسؤولية اختيار المسؤولين على أساس الكفاءة المهنية، الحريات المدنية، حرية الصحافة، الحقوق السياسية، حق الإدلاء برأي... الخ.

6- المؤشرات التكنولوجية:

أن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد مقارنات لبن الدول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال الفترات الزمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.

لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2004 مؤشرين رئيسيين هما مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الانجاز التكنولوجي كما أن هناك مؤشرات البحث وتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي (**سارة بوسعيود، 2013، صفحة 51**).

خلاصة الفصل الاول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على الاستثمار وأنواعه وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وكما تم التعرف كذلك على مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها وتحدياتها بالإضافة إلى أهم القمم التي عقدت لأجلها.

أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل أنواع الاستثمار الأخرى وهو يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها المستثمر أما على شكل ملكية كاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس المال المشروع ويبقى مفضلا على الأنواع الأخرى من الاستثمارات نظرا للعديد من المزايا التي ترتبط به حيث تتوفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية ومن هنا تكمن أهميته في المساهمة في عملية التنمية لأجل ذلك اشتدت منافسة الدول وخاصة النامية في العمل على استقطابه من خلال تقديمهم الحوافز والامتيازات وكذا الإغراءات اللازمة لذلك.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية إلى مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية كما بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- معوقات وحلول الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقية وفسح المجال أمامه وتشجيعه لاسيما لاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها فانون 1999، 2001، 2006، 2016 والتي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

- **المرسوم التشريع 93/12 الصادر في 05 اكتوبر1993:**

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة إذا لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب وأيضا للجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة مع منح جملة من الحفيزات والتسهيلات.

نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 2000/1993 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولا

(**خيرة خيالي، 2016، الصفحات 87-88**). المرسوم التشريعي 93/12 الصادر بالجزائر بتاريخ 05 اكتوبر1993. الجريدة الرسمية. العدد64.

- **قانون الاستثمار لسنة 2001**:

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطور الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستمارات ومسايرة التحولات المتسارعة دوليا وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية:

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس المال المؤسسة يكون بشكل تقديري أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.
- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.
- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة تنقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.
- اهتم القانون الاستثمار لسنة 2001 المتعلقة بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

- **المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 09 اكتوبر2006**:

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره الذي يدعى في صلب النص المجلس والمنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات كما جاء هذا المرسوم فيمايلي:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطالبات المستثمرين وخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 0 يوم إلى 72 ساعة.
- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب.

- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة (جوفي وخلوط جهاد 2020 الصفحات 07- 08).

- **قانون الاستثمار لسنة 2016**:

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام قصد تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار الأجنبي والمحلي وسبقتها عدة إجراءات أهمها:

- استرجاع العقار الصناعي الغير مستقل. تشجيع استهلاك المنتوج الوطني.

واهم الإجراءات إلى جاء بها القانون الجديد كمايلي:

* في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات فقد كانت تعاني الجزائر من بطئ عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر تونس المغرب 8 مراحل) في هذا الصدد تم إنشاء مركزين للإجراءات والدعم لإنشاء المؤسسات.
* إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية التحويل الأرباح إلى الخارج.
* تسوية النزاعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.
* تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا العقار الغير مستقل.
* مباشرة الدولة من سنتين قي استرجاع 60% من العقار الصناعي الغير مستقل.
* تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الإنتاج المحلي (حملة باشرتها الدولة منذ سنتين).

المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمارات الأجنبي في الجزائر

تتنافس الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة مزيلة العراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة مقدمة حوافز وضمانات متنوعة ومبرزة لمميزات المكانية التي تتمتع بها وفي هذا المطلب نستعرض مختلف الحوافز والضمانات التي تقدمها الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

عرفت الفترة من 1996 إلى 2006 صدور قانونين ينظمين النشاط الاستثماري في الجزائر:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي امتد سريان مفعوله من اكتوبر1993 إلى غاية أوت 2001.
- الأمر رقم 01-03 الساري مفعوله من أوت 2001 إلى يومنا هذا مع تعديل بعض مواده في شهر جويلية 2006.
- إصدار الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وقد جاء لتعزيز مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية في إعطاء أكثر حوافز للمستثمرين الأجانب وإقرار الضمانات.

قامت الجزائر بتوقيع عدة اتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي منها متعددة الإطراف والأخرى ثنائية والتي لها صلة بالاستثمار حتى توفر جملة من الضمانات للمستثمر الأجنبي أهمها:

- الانضمام إلى الوكالة الدولية للضمان الاستثمار بمقتضى الأمر 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995.
- دخول الجزائر في الاتفاقية الدولية الخاصة في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار من موجب الأمر 04/95 المؤرخ في 21 جانفي 1995.
- الانضمام إلى الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار.

ثانيا: الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي المباشر في الجزائر:

الضمانات هي مجموعة من الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح) وتتمثل هذه الضمانات في:

- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمارات.
- إقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا المخصصة للدولة.
- ثبات القانون المطبق على الاستثمار ضمان حق الملكية وعدم حجزه أو مصادرته كما جاء في المادة رقم 39 يبقى دون تغيير.
- مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار والمساواة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين في كافة الحقوق والالتزامات حسب المادة 38 من المرسوم.

- ضمان حرية التمويل الحق الكامل للمستثمر الأجنبي في نقل وتحويل رؤوس أمواله والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها وفقا للمادة 12 من المرسوم.
- إبرام الجزائر اتفاقيات دولية متعددة وثنائية منح ثقة للمستثمر الأجنبي وذلك ضمن تشجيع الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثالث: المعوقات والحلول للاستثمار الأجنبي في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في الجزائر لم تكن عند مستوى الطموحات المأمولة فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية ويرجع ذلك إلى المعوقات التالية

أولا: المعوقات الاقتصادية:

- عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وعدم وضوح سياسات اقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر مما شكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم توفير الحرية الاقتصادية بشكل ملائم الذي يطمح إليه أصحاب رؤوس الأموال الغير مقيمين مما يعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضعف أداء السوق المالي كغياب سوق نشط وفعال للبورصة في الجزائر وعجز إمكانيات التمويل المتاحة عن قابلتها في الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية.

ثانيا: المعوقات السياسية والقانونية:

* تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
* غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار.
* عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
* انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية.
* عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق في حل النزاعات التي تنشئ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ثالثا: المعوقات الإدارية:

- مشكل الحصول على موافقة.
- مشكل الحصول على التجهيزات.
- مشكل الحصول على أراضي البناء.
- ضعف الخدمات المقدمة للمستثمرين.
- تنامي القطاع الوهمي الموازي.
- إضافة إلى انتشار البيروقراطية والرشوة والمحسوبية والاختلاس وتبذير المال العام.

رابعا: المعوقات الاجتماعية:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى اغلب أفراد المجتمع وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.
- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة لما لها من أثر بالغ على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية فهي ذات مساحة قدرها 2381741 كلم^2 تقع في الشمال الغربي لقارة إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2000000 كلم (مربع) وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001-2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1113.1 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 01/03 وما تضمنه من حوافز وضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي.

أما سنة 2002 قد سجلت حوالي 1065 مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة اوراسكوم بتاريخ 21 جويلية 2001 وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات المهنية.

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 637.9 مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية رغم هذا الانخفاض إلا انه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا أين وصلت إلى 881.9 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لام اغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر 01/03 ضمن النظام الاستثنائي لتسجيل رقم قياسي طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2753.8 مليون دولار سنة 2009 هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2011/2008 لتصنف من بين خمسة دول افريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض التسجيل 1499.4 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 51/49 الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على أن للمستثمر الوطني حق في الحصول على 51% على الأقل في مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار. واستمر تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخرى حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017 حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولار سنة 2016 ويتضح أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للاستثمارات الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبقا للبيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للجزائر

تعتب الدول الأوربية أهم مستثمر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 من حيث عدد المشاريع 472 مشروع بإجمالي 1148208 مليون دينار جزائري منها 332 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوربي وتمتلك فرنسا لعدد الأكبر منها تليها كل من ايطاليا واسبانيا وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية 262 مشروع بقيمة 1057252 مليون دينار جزائري حيث تعتبر كل من مصر الكويت البحرين المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر ثم تأتي الدول الآسيوية بـ 114 مشروع بتكلفة 169732 مليون دينار جزائري أهمها الصين واليابان وتأتي أمريكا بـ 18 مشروع يقدر ماليا بـ 68.813 مليون دينار جزائري.

وهذا حسب إحصاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 استنادا إلى الجدول التالي:

الجدول (02): أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري
أوربا	472	1148208
الاتحاد الأوربي	332	666499
أسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
إفريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
المجموع	1205	3153166

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فترة بين 2000 إلى 2020

لقد صدر حديثا التقرير السنوي الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وشمل هذا التقرير أهم البلدان الأجنبية المستثمرة في المنطقة المغاربة المتمثلة في كل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا باستثناء ليبيا وعليه فقد ركز هذا التقرير على قيمة الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات بين جانفي 2013 وديسمبر2017.

الجدول (03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017

الدول	التكلفة بالمليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
المانيا	0.380	7	7
جنوب إفريقيا	0.350	1	1
فرنسا	0.330	12	10
سويسرا	0.330	4	4
ايطاليا	0.232	1	1
المملكة المتحدة	0.212	2	2
أخرى	0.8920	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. التقرير السنوي لمناخ الاستثمار. 2018. ص61.

ولقد أكد هذا التقرير أن الصين هي أول مستثمر في الجزائر بقيمة استثمارات تقل إلى 3.151 مليون دولار ثم تأتي اسبانيا باستثمارات تصل إلى 2.565 مليون دولار في حين ذكر هذا التقرير بان قيمة الاستثمارات التركية في الجزائر بلغت 2.313 مليون دولار بأربعة مشاريع فقط ثم ألمانيا باستثمارات لا تتجاوز 0.380 مليون دولار وهذي تعد أهم خمسة دول أجنبية وخمسة شركات مستثمرة في الجزائر لتأتي بعدها في المرتبة السادسة جنوب إفريقيا بـ 0.350 مليون دولار بمشروع وبشركة واحدة وتأتي فرنسا بالمركز السابع 0.330 مليون دولار حيث بلغت عدد مشاريعها في الجزائر 12 مشروعا وعشرة شركات لتليها سويسرا بـ 0.330 مليون دولار وأربعة مشاريع وأربعة شركات مستثمرة ما جعلها تحتل المرتبة الثامنة أما بالنسبة لايطاليا فلقد حصدت المركز التاسع في الترتيب وحدد تكلفتها 0.232 مليون دولار بمشروع واحد وشركة واحدة بعدها المملكة المتحدة بالمركز العاشر بتكلفة 0.212 مليون دولار ومشروعين وشركتين فيما بلغت تكلفت المشاريع بالنسبة للدول الأخرى 0.892 مليون

دولا و28 مشروعا و28 شركة في حين حددت التكلفة الإجمالية لجميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر بـ 14.293 مليون دولار ولقد بلغ عدد المشاريع 82 وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وصل إلى 69 شركة.

الجدول الموالي يبن توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر حسب الأقاليم المستثمرة.

الجدول (04): توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

ما بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة بالمليون دولار	النسبة المئوية
آسيا والمحيط الهادي	6964.9	48.7
أوروبا الغربية	4056.1	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2327.9	16.3
إفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1
الإجمالي	14292.3	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. التقرير السنوي لمناخ الاستثمار. 2018. ص61.

كما ورد عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في نفس التقرير السنوي المذكور سابقا حيث تصدر القائمة اقلي ماسيا والمحيط الهادي بتكلفة 6964.9 مليون دولار بنسبة 48.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في حين رصد إقليم أوروبا الغربية المرتبة الثانية بـ 4056.1 مليون دولار بنسبة 28.4% وجاءت الدول الأوروبية الناشئة في المرتبة الثالثة بقيمة 2327.9 مليون دولار سجلت بها نسبة 16.3%.

وتوالت بعدها على الترتيب كل من الأقاليم إفريقيا الشرق الأوسط أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة لا تتعدى في مجملها نسبة 7%.

المبحث الثالث: أثر ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2019/2010

يستخدم هذا المؤشر غالبا للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية من جهة أخرى كما يعد من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرين في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول (05): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة 2010-2019

السنوات	الناتج الداخلي المحلي بالمليون دولار	معدل النمو سنويا (%)	معدل التغير (%)
2010	161.21	3.60	17.62
2011	200.25	2.90	24.22
2012	209.02	3.40	44.31
2013	209.79	2.80	4.38
2014	213.81	3.80	0.35
2015	165.98	3.70	-22.37
2016	160.03	3.20	-3.58
2017	167.39	1.30	4.60
2018	173.76	1.40	3.80
2019	172.78	0.80	-0.56

المصدر: أطلس بيانات العالم

الشكل (01): الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال الفترة 2010-2019

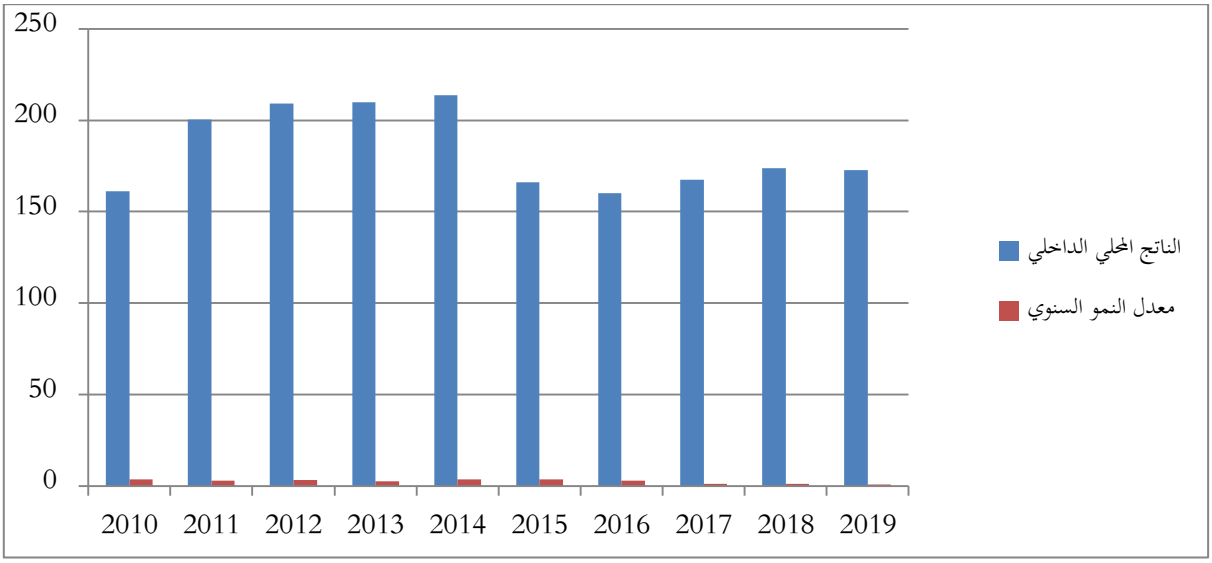

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول السابق

باعتبار النمو الاقتصادي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن الجزائر سجلت تزايد متواصل في إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات 2010 إلى 2014 حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2014 قدر بـ 213.81 مليار دولار في حين شهدت معدلات النمو تذبذب خلال هذي الفترة ولكن بصفة إيجابية حيث سجلت سنة 2014 أعلى قيمة لمعدل النمو قدرت بـ 3.80% وهذا راجع إلى انتعاش قطاع النفط والغاز من خلال برنامج التنمية الخماسي وهذا ما أدى إلى ارتفاع وتحسين القدرة الشرائية حسبما يوضحه معدل النمو.

بعد حدوث أزمة انخفاض أسعار البترول جويلية 2014 نلاحظ انخفاض في الناتج المحلي خلال الفترة 2015 إلى 2016 إلا أن انه لم يؤثر على معدل النمو وبالتالي القدرة الشرائية وهذا راجع إلى أن السلطات الجزائرية اتخذت عدة خطوات من بينها اللجوء إلى التمويل المصرفي من الاستثمارات العمومية.

كما نلاحظ خلال الفترة 2017 إلى 2019 ارتفاع طفيف في إجمالي الناتج المحلي في حين أن معدلات النمو عرفت انخفاضا واضحا حيث سجلت 2019 اقل معدل للنمو قدر بـ 0.80% وهذا راجع إلى اعتماد الحكومة الجزائرية لسياسة تقشفية والتغير المستمر في قوانين الاستثمار وفي الأخير نقول أن هناك علاقة بالإيجاب بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الجزائر بمعدلات مختلفة ومتباينة إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذي المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا: حجم العمالة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سنقوم بدراسة العمالة من خلال عدد المشاريع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (06): عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوحدة مليون دينار جزائري

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	31594	99	1743783	68	256156	85
الاستثمار الأجنبي	410	1	803057	32	42959	15
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار المرجع السابق الذكر.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي له قيمة اكبر مقارنة بالاستثمار الأجنبي فالاستثمار المحلي قيمة المبلغ لديه 1743783 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 68% ويوفر 256156 منصب شغل ولديه أيضا 31594 مشروع.

بينما الاستثمار الأجنبي المباشر فقيمة المبلغ لديه 803057 مليون دينار جزائري أي ما يقارب 42959 منصب شغل و410 مشروع ومن خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي ويوفر مناصب شغل أكثر من الاستثمار الأجنبي.

ولذلك فان الاستثمار المحلي له انعكاس ايجابي متزايد على مستوى العمالة مقارنة بالاستثمار الأجنبي.

ثانيا: توزيع العمالة الناتجة عم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول الموالي يبن نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

الجدول (07): توزيع العمالة على المشاريع الاقتصادية الأجنبية في الجزائر

قطاع النشاط	مناصب العمل	النسبة المئوية
النقل	46079	15
البناء والأشغال العمومية	100991	34
الصناعة	103660	35
الخدمات	35147	12
الفلاحة	5139	2
الصحة	4582	2
السياحة	3517	2
المجموع	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المرجع السابق للذكر

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة هو من وفر اكبر عدد مناصب شغل قدرت بـ 35%، كما وفر قطاع البناء والأشغال العمومية مناصب شغل بنسبة 34% ثم على الترتيب قطاع النقل بـ 15% يليه قطاع الخدمات بنسبة 12% وتبقى نسب متساوية بين قطاع الفلاحة والصحة والسياحة بـ 2%.

المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم في مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذي المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل الكثير منها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (08): الاستثمار الأجنبي ومعدلات البطالة في الجزائر

السنوات	الاستثمار الأجنبي (بالمليون دولار)	معدل البطالة بالنسبة المئوية
2010	2301	9.96
2011	2581	10
2012	1499	10.97
2013	1697	9.82
2014	1507	10.81
2015	-585	10.10
2016	1636	10.20
2017	1232	12
2018	1460	11.88
2019	1382	11.70

المصدر: www.albankadowali.org

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على البطالة أي أن تغير في البطالة يفسر بنسبة 63.9% إذ نلاحظ كلما زادت التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر كلنا انخفضت معدلات البطالة حيث سجلت سنة 2017 أعلى قيمة قدرت بـ 12% وهذا راجع للإحداث والأوضاع الاقتصادية بسبب تراجع أسعار البترول، وبالتالي انخفاض مناصب الشغل وإتباع الحكومة للسياسة التقشفية لتعود للانخفاض بنسبة طفيفة بسبب الإصلاحات والقوانين الاستثمارية الجديدة.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي رأس المال الثابت

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من موارد الدولة من النقد الأجنبي والحصول على الأموال من أسواق المال العالمية من اجل سد فجوة الاحتياجات لتمويل مشروعاتها التنموية وتبين حجم المدخرات والأموال المتاحة وسنقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي رأس المال الثابت من خلال الجدول التالي:

الجدول (09): معدل الادخار وتكوين رأس المال الثابت بالنسبة للإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019

السنوات	معدل الادخار بالنسبة المئوية	معدل الإجمالي رأس المال الثابت بالنسبة المئوية
2010	49.87	36.28
2011	48.49	31.67
2012	47.19	30.80
2013	45.37	34.18
2014	43.10	37.42
2015	36.03	42.26
2016	37.38	43.07
2017	37.77	41.44
2018	----	40.49
2019	----	40.45

المصدر: www.albankadowali.org

كان معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت قبل 2010 مرتفعا حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2009 قدرت بـ 38.23% ليعود للانخفاض خلال الفترة 2010-2014 ولكن النسبة بقيت فوق الثلاثين بالمائة ليسجل ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 2015 ليبلغ أقصى قيمة له سنة 2016 بنسبة 43.07%.

وفي نفس الفترة نلاحظ انخفاض متتابع لمعدلات الادخار بالنسبة للناتج المحلي حيث سجلت أعلى النسب خلال الفترة 2010-2014 وعلى الرغم من انخفاضه إلا أن النسب تبقى متجاوزة لعتبة 40%، وهذا يدل على توفر الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة على موارد مالية كافية لتمويل الاستثمار.

ابتداء من سنة 2015 عرف معدل الادخار انخفاضا محسوسا حيث سجلت سنة 2015 أدنى نسبة حيث قدرت 36.03% وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول والأوضاع الاقتصادية والسياسة التي مرت بها البلاد وبالتالي صعوبة استقطاب رؤوس الأموال من القيام بمشاريع تنموية.

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من خلال ما يحدث من آثار على اقتصاديتها ومن خلال الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية فيها أو تأخيرها وذلك من خلال مساهمته في التمويل ولأجل معرفة ذلك سيتم التطرق لذلك في هذا المحور.

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام:

لإظهار تدفقات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يمكن استعراض معدلات الناتج الداخلي الخام باعتبار النمو الاقتصادي يقاس به وكذلك معدلات النمو المحققة في الجدول التالي:

الجدول (10): علاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للجزائر 2008-2012

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار جزائري)	11043.7	9968	11991.6	14519.8	15843
معدل النمو الاقتصادي (نسبة مئوية)	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3
تدفق الاستثمار الأجنبي (مليار دينار جزائري)	167.46	199.48	168.40	187.52	115.06
معدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة مئوية)	45.41	19.12	-15.58	11.35	-38.64
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام (نسبة مئوية)	1.51	2	1.4	1.29	0.72

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على خيالي خيرة المرجع سبق ذكره ص 128

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت أعلى مستوياتها سنة 2009 أين سجلت 199.48 مليار دينار جزائري بمعدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 19.2% بالمقابل انخفاض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.6% وهو أدنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة ومن هنا نستنتج العلاقة التي تربط كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام وهي علاقة طردية أما معدل النمو الاقتصادي فقط عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض مسجلا أعلى معدل له سنة 2010 وهو 3.6%.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر:

من الأسباب التي تدفعها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها هي رغبتها في تأثير هذي الاستثمارات على التشغيل لديها هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدول باعتباره إحدى المقومات الأساسية لكرامة الفرد وتوازنه الأسري وركيزة من ركائز التنمية والاستقرار (**هشام جمال، 2013، صفحة 09**)، لذلك سوف نرى كيف أدت تلك الاستثمارات إلى التأثير على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2008- 2015 في الجدول التالي:

الجدول (11): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة 2008-2015

السنوات	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	عدد مناصب العمل
2008	75	5.872
2009	32	3.797
2010	21	2.565
2011	27	4.951
2012	18	7.298
2013	16	2.130
2014	13	3.758
2015	13	91993
الإجمالي	381	5.872

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016.

فحسب إحصائيات الجدول أعلاه تؤكد أن ما تم استقطابه من استثمارات أجنبية مباشرة للجزائر كان لها انعكاس ايجابي متزايد على مستوى العمالة من حيث فرص العمل التي تم إنشائها ولقد قدر عدد الذين تم تشغيلهم في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة 2008-2015 حوالي 91993 منصب عمل لـ 381 مشروع حيث وفرت سنة 2008 اكبر عدد لمناصب العمل تقدر بـ 27305 منصب عمل أما باقي السنوات فقد تراوحت ما بين 2000-7000 منصب باقي السنوات.

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا ومحفزا للاستثمار المحلي في البلد المضيف إذ يعد إحدى دعائم النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان النامية وذلك من خلال رفع مساهمة للاستثمار المحلي في القيمة المضافة كما قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي ومزاحمته في البلد المضيف بدلا من تشجيعه إذ تحدث المزاحمة عند تمويل جزء متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي فيترتب عن ذلك نقص للمدخرات المخلية وكذا تراجع المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية مما قد يؤدي إلى خروج هذي الأخيرة من السوق ومن خلال الجدول التالي سنوضح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

الجدول (12): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2002-2012

السنوات	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة الاستثمار المحلي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت
2002	7.64	92.36
2003	3.88	96.12
2004	4.30	95.7
2005	4.68	95.32
2006	6.62	93.38
2007	4.68	95.32
2008	5.19	94.81
2009	5.23	94.77
2010	3.87	96.13

2011	4.10	95.90
2012	2.20	87.8

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا (خيرة خيالي، 2016، صفحة 152)

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكون رأس المال الثابت قد سجل أعلى نسبة له خلال الفترة المدروسة 7.64% لسنة 2002 كما أنها سجلت سنة 2009 نسبة 5.23% رغم الارتفاع الكبير الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذي السنة وهذا ما يفسر انخفاض الاستثمار المحلي أما بالنسبة لهذا الأخير فهو يمثل ما بين 92% إلى 97% من تكوين إجمالي رأس المال الثابت جل السنوات التي شملتهم الدراسة بحيث بلغت اقل نسبة لها خلال الفترة المدروسة 92.32% سنة 2002 وأعلى نسبة لها 97.8% سنة 2012.

رابعا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

أن الحكم على الأثر الصافي الاستثمار الأجنبي المباشر عل ميزان المدفوعات للبلد المضيف يتطلب أجزاء مقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال مع حجم الموارد المحولة إلى الخارج المتمثلة في تحويل جزء من رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب فإذا كان حجم التحسن اكبر من حجم الموارد المحولة فإنها حالة ايجابية وعندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور ايجابي في تحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف لذلك سنحاول أن نرى كيف كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري

خامسا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وقد ظهر أثره على الميزان التجاري بزيادة إنتاج وتصدير المحروقات بالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر 95% إذ يتماشى هذا الأمر بزيادة أسعار برميل النفط وهذا سيوضحه الجدول التالي:

الجدول (13): تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة 2008-2015

الوحدة مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	40.6	7.78	18.21	27.94	20.16	11.06	4.30	-7.141
سعر برميل النفط	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	110.59	100	59

Source: bulletin statistique de la banque d'Alger sérié rétrospectives hors sérié juin 2012.

من خلال الجدول الممثل أعلاه نلاحظ أن العلاقة الموجودة بين سعر برميل النفط ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية وهذا ما يفسر اعتماد الميزان التجاري على صادرات المحروقات أكثر من غير من الصادرات بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له بلغت 40.6 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب لسعر البرميل الذي وصل إلى 99.97 للبرميل لينخفض رصيد الميزان التجاري في السنوات 2012 إلى 2014 مسجلا بذلك 20.16 و11.06- 4.30 على التوالي تزامنا مع الانخفاض الذي عرفه سعر برميل النفط مسجلا 111.04- 110.59-100 على التوالي:

كما سجل رصيد الميزان التجاري عجزا لسنة 2015 بقيمة 7.141- وذلك للانهيار الذي عرفه سعر النفط مسجلا رقما قياسيا في الانخفاض 59 دولار ومن خلال ما سبق نستنتج أن رصيد الميزان التجاري مرتبط بأسعار النفط وذلك كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

سادسا: أثره على ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات:

الجدول التالي يبين مدى هذا الأثر على كل من ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات.

الجدول (14): تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2002– 2012

الوحدة مليار دينار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	تطور صافي التحويلات	تطور رصيد حساب رأس المال
2002	1.065	1.60	1.07	-0.71
2003	0.634	2.20	1.75	-1.37
2004	0.882	3.12	2.46	-1.87
2005	1.081	5.40	2.06	-4.24
2006	1.795	6.3	1.61	-11.22
2007	1.662	5.54	2.22	-0.99
2008	2.598	6.15	2.78	2.54
2009	2.746	5.89	2.63	3.46
2010	2.264	4.86	2.63	3.18
2011	2.571	6.31	2.59	0.36
2012	1.484	7.45	3.16	-0.24

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب المداخيل والخدمات نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب للفترة 2002-2012 بلغت 47.98 مليار دولار في حين لم تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة حوالي 13.20 مليار دولار الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف جزء من المدخرات المحلية وعليه دخول رؤوس المال في شكل استثمارات أجنبية يقابله خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات مما يقلل من أهمية هذه الاستثمارات أما فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب التحويلات من خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا في

الفترة 2012/2002 أين فاقت ثلاثة ملايير دولار سنة 2012 ويرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة الجزائرية على حساب الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية وأخيرا فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال نلاحظ أن العلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية بالرغم من ضعف حجم تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر.

المطلب الخامس: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الخارجي

تتمثل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الخارجي من خلال الفجوة الحاصلة بين الصادرات والواردات (عبد الغفار السمراني هناء 1999 ص 36) إذ يتم معالجتها عن طريق تهيئة البيئة الاقتصادية باجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والقيام باستثماراتها لغرض التصدير محاولة بذلك الحصول على حالة من الموازنة بين الصادرات والواردات وذلك لأهمية قدرة الصادرات على تغطية الواردات (**أحمد سلامي، 2012، صفحة 11**) والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

الجدول (15): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية الفجوة بين الصادرات والواردات

السنوات	إجمالي الواردات (مليون دينار)	إجمالي الواردات (مليون دينار)	معدل تغطية التجارة الخارجية (نسبة)	الاستثمار ا ج م (مليون دينار)
2002	1158170	1605789	138.5	1.065
2003	1254041	2008951	160.2	0.634
2004	1577137	2462919	156.2	0.882
2005	1820427	3569649	196.1	1.081
2006	1863501	4149706	222.7	1.795
2007	2326059	4402231	189.3	1.662
2008	3170777	5311253	167	2.298
2009	3583772	3525855	84	2.746
2010	3748617	4610102	123	2.264
2011	4114739.8	5630649.3	136	2.571
2012	3907072	5572786	130	1.484
2013	4368548	5157233	118	1.664
2014	4719708	4875380	103	1.488
2015	5193460	3481837	67	587.3
2016	5115135	3161344	62	-

Source : rapport statistique du commerce exterieur de lalgerie annee 2005*2008-2012-2016.

الشكل (02): قدرة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة 2002-2016

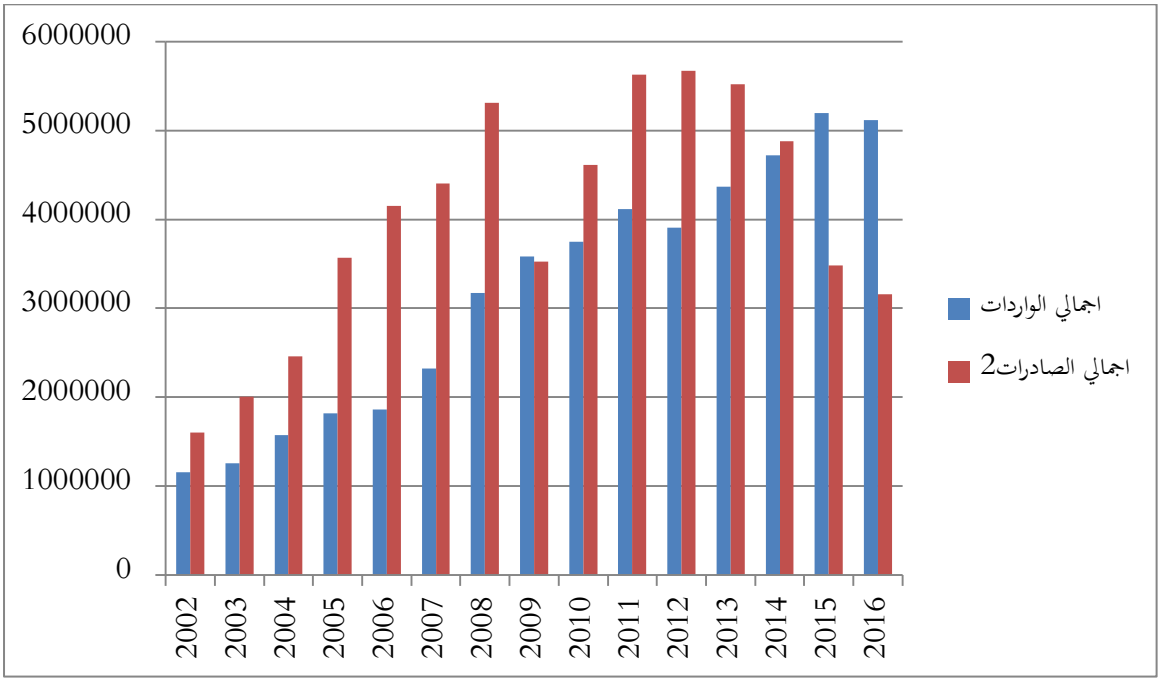

المصدر: من إعداد الباحثين الجدول السابق والشكل

نلاحظ في اغلب السنوات أن الصادرات فاقت الواردات بمعدل تغطية ما بين 138% إلى 222% حيث سجل أعلى معدل لتغطية التجارة الخارجية سنة 2006 وهي السنة التي تخلصت منها الجزائر من جميع ديونها الخارجية إلا سنة 2009 كانت الواردات اكبر من الصادرات بمعدل تغطية 84% متاجرة بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 بالرغم من أن سنة 2009 بلغت ذروة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال كامل السنوات إلا أن معدل التغطية عرف انخفاضا تدريجيا مع مرور السنوات من 2012-2016 وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول بحيث يمثل قطاع المحروقات 95% من حجم الصادرات وقد سجلت السنوات الثلاث الأخيرة عجزا في الميزان التجاري بمعدل تغطية 103 67% و62% على التوالي بسبب الضعف الشديد الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى انهيار أسعار البترول مما أثر عل حجم الصادرات.

خلاصة الفصل الثاني

سعت الجزائر لتحديث القوانين والتشريعات التي تساعد على تدفق الأموال الأجنبية بغية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة فقد شهدت السنوات الأخيرة تواصلا في جهود الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك باستحداث الإطار الاقتصادي والقانوني المناسب وتوفير الظروف السياسية المناسبة.

ويتضح دور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مساهته في التنمية الاقتصادية بشكل كبير وتأثيره على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

خاتمة

عملت الجزائر من خلال سياستها الإصلاحية الاقتصادية على النهوض بمختلف القطاعات داخل البلاد وكان من أبرزها النهوض بالبلاد.

سواء الاستثمار محليا كان أم أجنبيا حيث عمل على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وإرساء قاعدة تشريعية وقانونية متينة تضمنه حقوق الدولة الجزائرية وحقوق المستثمر الأجنبي كما عملت على عدد من الإصلاحات الضريبية التي يتم منحها بشكل خاص للمستثمرين في أنشطة معينة دون غيرها قد يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في بلد بحجم الجزائر وبنفس الظروف الاقتصادية السائدة مزيدا من الوقت.

لا يمكن للأجانب على اختلاف أنواعهم أن يكونوا الدعامة الأساسية لتحقيق ذلك مما يعني انه من الأفضل فرض عدد من الإجراءات المتعلقة بالبيئة وضمان التنمية هذا يعني انه يجب وضع خطة صارمة على الأقل خلال فترة عشر أو خمسة عشر عاما تشمل جميع القطاعات.

ما تتطلب التنمية المستدامة على مستوى الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية تواجه التنمية المستدامة في الجزائر مجموعة من التحديات التي يصعب تحقيقها على المدى القصير وهو ما يدفع الحكومة لتطوير أدوات بديلة لتحقيقها مثل اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا النوع من الأدوات يجعل الدولة الجزائرية تقبل بسعر محفوف بالمخاطرة للاستفادة منها في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والبيئية ومن هذا يمكننا القول أن الفرضية الأولى صحيحة وذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار المرتبط بـ الحوافز والامتيازات المقدمة من طرف الدول الأجنبية.

وكذا القول أن الفرضية الثانية صحيحة حيث تقوم التنمية المستدامة على تحقيق التنمية وتدمج بين الجانب الاقتصادي والبيئي والبشري وتهدف إلى تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بالأجيال القادمة.

يمكننا القول على الفرضية الثالثة أنها صحيحة وخاطئة في نفس الوقت حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في العجلة الاقتصادية لكن ليس بصفة كبيرة وليس بالتأثير القوى.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم **الاقتراحات** التالية:

- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبة إذ أنها لن تذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة وبالتالي العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر وذلك من جميع النواحي الاجتماعية السياسة الاقتصادية الإقليمية.
- إعادة تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضفاء الشفافية والثقة عليها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين.
- أهمية الإسراع في تعميم نظام اقتصاد السوق وخلق اقتصاد مفتوح وضرورة تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي واقتصار دورها على الدور الإشرافي وليس الإنتاجي الأمر الذي يزيد من الحرية الاقتصادية وتفعيل القوى السوقية في النشاط الاقتصادي.
- التحديث الدوري للبيانات والإحصاءات ومراعاة نوعيتها ومصداقيتها حتى تكون مرجعا أساسيا للباحثين وأصحاب القرار وتساهم في تحسين صورة الجزائر كحدود مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- لا يجب التركيز على الكم بل النوع إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها.
- ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

1. جيل بيرتان. (1982). **الاستثمار الدولي**. ترجمة مقلد علي. بيروت: منشورات عويدات.
2. حسان خضر. (2004). **الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)**. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
3. زينب صالح الاشوح. (2003). **الاضطراد والبيئة ومداوات البطالة**. القاهرة – مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
4. سليمان عمر عبد الهادي. (2009). **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق التنمية**. عمان– الأردن: الأكاديمية للنشر والتوزيع.
5. عبد الحميد عبد المطلب. (2008). **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**. الإسكندرية: الدار الجامعية.
6. عبد السلام أبو قحف. (2003). **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**. مصر: دار الجامعة الجديدة.
7. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط. (2006). **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. عمان: دار الصفاء.
8. علي إبراهيم الخضر. (2007). **إدارة الأعمال الدولية**. ط1. دمشق: دار رسلان.
9. عميروش محند شلغوم. (2012). **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
10. فلاح جمال معروف العزاوي. (2016). **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**. الأردن: دار دجلة.
11. كمال عليوش قربوع. (1998). **قانون الاستثمارات في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. محمد عبد البديع. (2003). **اقتصاد حماية البيئة**. مصر: دار الأمين للنشر.
13. محمد عبد القادر عطية وآخرون. (2005). **قضايا اقتصادية معاصرة**. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
14. النجار فريد. (2000). **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
15. هيكل عبد العزيز فهمي. (1985). **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**. بيروت: دار النهضة العربية.

2- الأطاريح والمذكرات

16. خيرة خيالي. (2016). **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص مالية دولية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
17. ريم ثوامرية. (2019). **أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2015**. أطروحة دكتوراه في تجارة دولية وتنمية مستدامة. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة قالمة.
18. سارة بوسعيود. (2013). **دور الإستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة لبن الجزائر وماليزيا**. رسالة ماجستير. جامعة فرحات عباس سطيف.

19.صالح لعربي. (2009). **البيئة الحضارية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة (حالة قسنطينة)**. رسالة ماجستير في تسيير التقنيات الحضرية. معهد تسيير التقنيات الحضرية. جامعة لمسيلة.

20.عبد الكريم كاكي. (2011). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**. رسالة ماجستير في تجارة دولية. المركز الجامعي بغرداية.

21.عمر شريف. (2007). **استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة.

22.فاطمة رحال. (2012). **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر**. رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.

23.محمد الطاهر شوالة. (2015). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية 1970–2013**. رسالة ماجستير في اقتصاد قياسي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

24.محمد العيد بيوض. (2011). **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**. رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف.

25.مصباح بلقاسم. (2006). **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة– حالة الجزائر**. رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

26.نوال بوقليع. (2019). **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1991/2016**. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3

27.ياسمين زرنوخ. (2006). **إشكالية التنمية المستدامة وواقع التنمية في الجزائر– دراسة تقييمية**. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3.

3- **المجلات:**

28.أحمد سلامي. (2012). **أهم المؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970/2010**. مجلة الباحث . العدد01.

29.محمد زيدان الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال: نظرة تحليلية على المكاسب والمخاطر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد01. العدد01.

30.منور اوسرير وعليان نذير. (2005). **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد02. العدد02.

31.منير خروف وريم ثوامرية. **الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014**. مجلة العلوم الإنسانية. العدد08. الجزء02.

32.هشام جمال. (2013). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة– دراسة حالة الجزائر**. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد01. العدد06.

4– الملتقيات:

33.روضة جديدي وآخرون. (2019). **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم وتعزيز التنمية المستدامة حالة الجزائر في الفترة (1991-2018)**. الملتقى الدولي للاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. أيام 02 و03 ديسمبر. جامعة الوادي. الجزائر.

34.طارق سعيدي وآخرون. (2006). **التنمية والقطاع السياحي ما بين التطوير والاستنزاف**. أيام 6 و7 جوان. مركز الجامعي المدية.

35.عبد الحميد زعباط. (2005). **تحسين مناخ الاستثمار الخاص– حالة الجزائر**. مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. المركز الجامعي بشار. الجزائر.

36.محمد الشريف منصور. (2002). **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. ملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية. يومي 8 و9 أفريل. جامعة الأغوات.

5– المواقع الالكترونية:

37. www.albankadowali.org